

**تطورات عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) وتأثيراتها في
الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2023)**

م.م جمال طارق محمد صبري

أ.م.د.فاضل جواد دهش

كلية النخبة الجامعة

Developments in the narrow money supply
(M1) and its effects on the Iraqi economy for
the period (2010-2023)

تطورات عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1) وتأثيراتها في الاقتصاد
العراقي للمدة (2010-2023)

Assistant teacher. Jamal Tariq Muhammad
Sabry*

Assistant Prof. Fadhel Jawad Dahash
Elite University College

م.م جمال طارق محمد صبري *

أ.م.د. فاضل جواد دهش
كلية النخبة الجامعة

تاريخ النشر: 2025/06/01

Received: 06/10/2024

تاريخ القبول: 2024/12/18

Accepted: 18/12/2024

تاريخ الاستلام: 2024/10/06

Published: 01/06/2025

المستخلص:

تناول هذا البحث المسار الزمني لتطور عرض النقود بالمعنى الضيق M1 في العراق (2010-2023) من حيث الحجم ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه. واعتمد البحث في منهجيته على الاسلوب الوصفي التحليلي في استعراض تطورات عرض النقود خلال تلك المدة. وتوصل البحث إلى أن هيكل عرض النقود في العراق يميل لصالح العملة في التداول خلال مدة البحث وارتباط التطور في عرض النقود بشكل اساس بالتغيرات الحاصلة في الايرادات النفطية المتحققة باعتبارها الممول الرئيس للموازنة العامة للدولة. وأوصى البحث بضرورة اعتماد السياسات النقدية والمالية الملائمة الهادفة الى السيطرة على حجم عرض النقود في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود بالمفهوم الضيق، الاقتصاد العراقي.

Abstract:

This research dealt with the timeline of the development of the narrow money supply M1 in Iraq (2010-2023) in terms of size, components, and factors affecting it. The research relied on the descriptive analytical method in its methodology in reviewing the developments of the money supply during that period. The research concluded that the structure of the money supply in Iraq tends in favor of the currency in circulation during the research period and that the development of the money supply is mainly linked to the changes in the oil revenues achieved as the main financier of the state's general budget. The research recommended the necessity of adopting appropriate monetary and financial policies aimed at controlling the size of the money supply in the Iraqi economy.

Keywords: narrow money supply, Iraqi economy

المقدمة

تؤدي النقود دوراً مهماً في اقتصادات الدول، إذ لا يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، وقياس قيم السلع والخدمات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل المستوى العام للأسعار، الإنتاج، ميزان المدفوعات، باعتبار عرض النقود يمثل جميع وسائل الدفع في البلد خلال مدة زمنية معينة وبما يتيح توفير التمويل لعمل النشاطات الاقتصادية وتوسيعها. إذ تعد دراسة عرض النقود أمراً مهماً لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام.

بالمنعنى الضيق في العراق من حيث الحجم والهيكل وتحليل العوامل المؤثرة فيه، واتضح من التحليل ان العملة خارج البنوك تشكل نسب مساهمة مرتفعة في هيكل عرض النقود بالمنعنى الضيق وهذا ناجم عن عدم تطور الجهاز المصرفي بالشكل الذي يسهل التعاملات النقدية المحلية في الوقت الذي يشكل استخدام العملات الورقية مخاطر كثيرة منها التزوير والسرقة وغيرها.

مشكلة البحث:

نتيجة للتطورات الحاصلة في عرض النقد يتطلب من السياسة المالية والنقدية ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة الخاصة بتلك التطورات بما يتناسب ومتطلبات تمويل النفقات العامة والطلب على العملة والعجز في الموازنة العامة والاقتراض الحكومي وتفعيل دور الضرائب في تمويل الاتفاق العام وتنمية القطاعات الاقتصادية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع عرض النقود إذ يعد عرض النقود من متغيرات السياسة النقدية المؤثرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي .

هدف البحث:

يتناول البحث العديد من الأهداف أهمها:

- 1- استعراض تطورات عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد العراقي.
- 2- تحليل مكونات عرض النقود والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة (2010-2023).
- 3- وضع حلول أو مقترحات لتحقيق الاستقرار في عرض النقود في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

تشكل التغيرات في عرض النقود بالمنعنى الضيق تأثيرات في مختلف المتغيرات الاقتصادية وعلى قدرة الدولة في تفعيل دور الضرائب وتمويل الاتفاق العام.

منهج البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي معززا بالجدول الاحصائية من أجل تحليل تطور عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه خلال مدة البحث.

حدود البحث:

- 1- الحدود المكانية: الحيز الجغرافي للبحث هو العراق.
- 2- الحدود الزمانية: حددت مدة الدراسة ما بين (2010-2023) في ضوء البيانات المتوفرة.

المحور الأول: الاطار النظري لعرض النقود**أولاً – مفهوم النقود**

لقد فرضت عملية التطور الاقتصادي في المجتمعات لاسيا في ظل انتشار التخصص وتقسيم العمل إلى التفكير في المبادلات السلعية والخدمية، فكان هذا الوسيط ممثلاً في شيء تمت تسميته ب(النقود).

- وهناك الكثير من التعريفات التي جاء بها الاقتصاديون للتعبير عن مفهوم النقود، نذكر منها الآتي:
- 1- أنها الشيء الذي يلتقى قبولاً عاماً في التداول، وتستخدم وسيطاً للتبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها كما تستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة واحتياطي لقروض البنك (العبيدي وآخرون، 2013: 18)
 - 2- أنها: أي شيء مقبول عمومياً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون (النسور، 2013: 63).
 - 3- أنها: كل شيء يستخدم كوسيلة مبادلة ومقياس للقيم ومستودع للثروة ووسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة (صالح، 2015: 267)
- ولم تظهر النقود في بادئ الأمر بالشكل الذي نراه اليوم، فقد مرت بأطوار مختلفة أدت إلى وجود أشكال مختلفة لها ومن ثم أنواع مختلفة كانت أولها النقود السلعية (المعدنية) وثانيها النقود الورقية وثالثها النقود الائتمانية ورابعها النقود الإلكترونية، فضلاً عن أشباه النقود (صالح، 2013: 11) وينبغي أن تتوفر مجموعة من الخصائص في النقود لكي تؤدي دورها أهمها:
- 1- القبول العام: فالقبول العام للنقود يعني قبولها وعدم رفضها من قبل الأفراد داخل الحدود الجغرافية للبلد والنقود بهذا المعنى تمنح لحائزها قوة اختيار غير محدودة للسلع والخدمات، بحيث لا يرفضها أي من الأطراف المتبادلة في السوق لأنها ذات منفعة عامة في إشباع حاجات جميع الأطراف المتبادلة. (يوسف، 2018: 7)
 - 2- التجانس: يقصد بالتجانس أن كل وحدة نقدية (كالدينار) ينبغي أن تكون ماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة، وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكيها. أي يوجد استقرار في عملية التبادل.
 - 3- قابلية الانقسام: أي أن وحدة النقد تكون قابلة للتقسيم إلى وحدات أخرى دون أن يفقدها شيء من قيمتها، أو قوة الإبراء.
 - 4- أن لا تتسم بالوفرة: بالنسبة للسلع المعروضة في السوق ولا تتسم بالندرة حتى لا تكون صعبة المئال، إذ يجب أن تكون بكمية محدودة تتناسب وكية السلع والخدمات المنتجة وحجم المبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني
 - 5- سهولة حملها: أي أنها تتخذ شكلاً ملائماً في حجمها ووزنها بحيث يسهل حملها
 - 6- الاستمرارية: يقصد بها أن تكون قابلة للدوام والبقاء لمدة طويلة نسبياً دون أن تتعرض للتلف أو التآكل. (ناشد، 2005: 34)
- ثانياً- مفهوم عرض النقود**

يعد عرض النقود من المتغيرات المهمة في النشاط الاقتصادي ويمثل كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات ومن هنا ظهرت عدة مفاهيم لعرض النقود عبر الزمن الغاية منها قياس المعروض من النقود بشكل دقيق في ظل تنوع وتعدد الموجودات التي يمكن أن يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادي. لذا سنتناول عرض النقود وفق المفاهيم الآتية:

1. القاعدة النقدية (الأساس النقدي) Mo

هو مجموع العملة في التداول زائداً ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتمثل هذه الودائع الاحتياطيات النقدية للبنوك لدى البنك المركزي، البعض منها مفروض عليها بحكم القانون والآخر يعتمد على سلوك البنوك التجارية من حيث رغبتها في إضافة احتياطيات نقدية تفيض عن المقدار المطلوب الاحتفاظ به قانوناً. (الغالي، الأعرجي، 2016: 47)

وتلعب القاعدة النقدية دوراً مهماً في التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الجديدة وبالتالي على عرض النقود فالتوسع في حجم القاعدة النقدية وما يعنيه من توسع في حجم الاحتياطيات المصرفية يعطي قدرة أكبر للبنوك في مجال منح القروض (خلق ودائع جديدة) وما دامت هذه الودائع تشكل جزءاً من عرض النقود فإن أي توسع في حجم الاحتياطيات النقدية وبالتالي في الودائع الجديدة ستولد عنه زيادة عرض النقود وبذلك تستطيع السلطة النقدية السيطرة على تغيرات عرض النقود من خلال مراقبتها للقاعدة النقدية ذلك أن التحكم بهذه الأخيرة يتيح لها سلطة تحكمية على الودائع التي تقوم بخلقها البنوك التجارية. (حسين، 2014: 92)

2. عرض النقود بالمعنى الضيق M1

ينظر إلى عرض النقود على أساس وظيفة النقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات، ويحدد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة، ويضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي فضلاً عن الودائع الجارية (تحت الطلب) للقطاع الخاص لدى المصارف التجارية. وهذا المعنى فإن عرض النقود هذا يتضمن العملة التي تصدرها السلطة النقدية (البنك المركزي) على شكل أوراق نقدية ومسكوكات مساعدة وهي النقود القانونية التي تتمتع بخاصية

القبول العام فضلاً عن نقود الودائع المصرفية التي تصدر عن المصارف التجارية والتي يمكن السحب عليها بال شيكات (غفور، 2015: 230).
ويعد عرض النقود بالمعنى الضيق مناسباً لتحديد عرض النقود لأنه يشمل (صافي العملة بالتداول والودائع الجارية) والذي يستخدم في الاتفاق الفوري، أما الودائع لأجل وودائع التوفير فهي ليست جزءاً من عرض النقود لأنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية لذلك فإن عرض النقود بمعناه الضيق يتأثر في الإصدار النقدي للبنك المركزي والجمهور وكذلك المصارف التجارية (صالح، 2015: 268).

3. عرض النقود بالمعنى الواسع M2

يعرف بالسيولة المحلية، وتشمل على (M1) فضلاً عن الودائع لأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير (أشبه النقود)، وهي أقل سيولة من (M1) (عبدالرحيم، 2014: 138) وبذلك يكون عرض النقود بمعناه الواسع يساوي:
(العملة بالتداول + الودائع الجارية + الودائع لأجل + ودائع التوفير) ويعد عرض النقود بالمعنى الواسع أكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي وأيضاً يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية. وعادة يزداد عرض النقود (M2) كلما زاد الإصدار النقدي (العملة بالتداول) وازدادت النقود الائتمانية التي تكونها المصارف التجارية، وكذلك كلما زاد التفضيل النقدي للأفراد على شكل ودائع آجلة وتوفر.

4. عرض النقود بالمعنى الواسع M3

ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقود على أساس السيولة المحلية (M2) فضلاً عن الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية، (خضير، 2019: 246) أي لدى المؤسسات الادخارية كبنوك الادخار وجمعيات الإقراض وغيرها. ويمكن احتساب عرض النقود (M3) في مجتمع ما من خلال المعادلة الآتية:
عرض النقود (M3) = (M1 + M2) + ودائع الادخار لدى المؤسسات الادخارية (خارج البنوك التجارية) (كاظم وآخرون، 2019: 118)
تعود أسباب ظهور هذا المفهوم إلى التطور الكبير في المجال النقدي والمالي وتطور الأسواق المالية وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها لأنواع متعددة من المشتقات المالية التي أخذت طريقها إلى ثروات الأفراد (غفور، 2015: 231)، والتي تتمتع بصفة مخزن للقيمة الشرائية (سنوسي، 2014: 47).
وأخيراً أن استخدام هذه المفاهيم تعتمد على الأغراض التي من أجلها يستخدم عرض النقود وكذلك درجة تطور الاقتصاد ويضعف استخدام (M2, M3) في الدول النامية بسبب تخلف الأسواق المالية والنقدية وتخلف العادات المصرفية والوعي المصرفي لدى الأفراد بعكس الدول المتقدمة التي تستخدم عرض النقود بالمعنى الواسع والواسع (شهاب، 2013: 229). وفي حالة العراق ودراستنا هذه سنستخدم على عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) لأهميته من جهة وملائمته لواقع الاقتصاد العراقي من جهة أخرى.

المحور الثاني: واقع تطورات عرض النقد (M1) في العراق للمدة (2010-2023)

نلاحظ من بيانات الجدول (1) أن رصيد عرض النقود (M1) في نهاية عام 2010 قد بلغ (51743) مليار دينار وشكلت العملة في التداول ما نسبته (47%) من اجمالي عرض النقود بينما شكلت الودائع الجارية (53%) منه. وازداد عرض النقود عام 2011 ليبلغ (62474) مليار دينار ونسبة نمو قدرها (20,7%) وشكلت فقرة صافي العملة في التداول (45,3%) والنسبة المتبقية (54,7%) للودائع الجارية.
وفي عام 2012 ارتفع عرض النقود M1 بنسبة بسيطة بلغ (2%) ليبلغ (63736) مليار دينار ويعود هذا الانخفاض الملاحظ في الودائع الجارية ونسبة (3,1%) لتسجل ما من مقداره (33142) مليار دينار في نهاية هذا العام مقابل (34187) مليار دينار في نهاية عام 2011 فيما سجلت العملة في التداول نمو بنسبة (8,2%) لتسجل ما مقداره (30594) مليار دينار في نهاية 2012 مقابل (28287) مليار دينار في عام 2011 وهذا شكلت العملة في التداول ما نسبته (48%) من عرض النقود في نهاية عام 2012 مقابل (45,3%) نهاية عام 2011 فيما تراجع نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود من (54,7%) عام 2011 إلى (52%) عام 2012.

وازداد عرض النقود بنسبة (16%) في نهاية عام 2013 ليسجل ما مقداره (73858) مليار دينار مقابل (63736) مليار دينار في نهاية عام 2012 ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم العملة في التداول بنسبة (14,5%) والودائع الجارية بنسبة (17,2%) قياساً بعام 2012 إذ شكلت العملة في التداول ما نسبته (47,4%) من عرض النقود عام 2013 مقابل (48%) عام 2012 في حين ارتفعت نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقود من (52%) عام 2012 إلى (52,6%) عام 2013.
أما في عام 2014 فقد شهد عرض النقود بمفهومه الضيق (M1) انخفاضاً بنسبة (1,5%) نتيجة لتراجع معظم الفعاليات الاقتصادية نهاية هذا العام (البنك المركزي العراقي، 2014: 30) حيث بلغ رصيده (72692) مليار دينار نهاية هذه السنة بالمقارنة مع (73831) مليار دينار نهاية عام 2013 ويعزى ذلك إلى انخفاض نمو الودائع الجارية بنسبة (5,7%) على الرغم من ارتفاع صافي العملة في التداول بنسبة (3,1%)، إذ شكلت العملة في التداول (49,6%) عام 2014 مقابل (50,4%) للودائع الجارية.

واستمر عرض النقود في الانخفاض عام 2015 إذ بلغ رصيده (65435) مليار دينار مقابل (72692) مليار دينار نهاية عام 2014 ونسبة انخفاض قدرها (10%) ويعود ذلك الى انخفاض نمو الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (16,5%، -3,4%) على التوالي بسبب حالة الركود التي مر بها الاقتصاد العراقي وانحسار مستوى السيولة الناجمة عن توجه الحكومة نحو ترشيده الاتفاق العام (البنك المركزي العراقي، 2015:4).

وفي عام 2016 نجد أن رصيد عرض النقد قد سجل في نهاية السنة ارتفاعا بنسبة (8,1%) ليصل إلى (70733) مليار دينار مقابل (65435) مليار دينار عام 2015، ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (20,7%) قياسا بالسنة السابقة لتصل نسبة مساهمتها (59,5%) من اجمالي عرض النقود (M1)، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية لتسجل (40,5%) من اجمالي عرض النقود (M1) ويعزى ذلك الى حالة التحوط من قبل الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة الالايقين في ظل حالة الركود الاقتصادي في البلد والظروف السياسية والأمنية (البنك المركزي العراقي، 2016:2). وفي نهاية عام 2017 سجل رصيد عرض النقود ارتفاعا نسبته (8,8%) مقارنة بسنة 2016 ليصل الى (76987) مليار دينار مشكلا ما نسبته (34%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. نتيجة نمو الودائع الجارية بنسبة (17,5%) قياسا بعام 2016 ولتشكل ما نسبته 47,6% من عرض النقود M1 مقابل 40,5% لعام 2016 وهو مؤشر جيد يدل على سحب النقود لصالح الایداعات لدى المصارف. وفي نهاية عام 2018 سجل رصيد عرض النقود ارتفاعا بلغت نسبته 1,1% مقارنة بعام 2017 ليصل إلى (77829) مليار دينار مقابل (76987) مليار دينار عام 2016 ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو الودائع الجارية بنسبة 1,9% لتسجل 37330 مليار دينار وتشكل ما نسبته 48% من عرض النقود M1 فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا ضئيلا بلغت نسبته 0,4% لتبلغ (40498) مليار دينار مقابل (40344) مليار دينار لعام 2017 وتشكل ما نسبته 52% من عرض النقود M1.

وفي نهاية عام 2019 سجل عرض النقود M1 ارتفاعا بلغت نسبته (11,5%) مقارنة بعام 2018 ليصل إلى (86771) مليار دينار مقابل (77829) مليار دينار عام 2018 ويعزى ذلك إلى المنح التي منحتها الحكومة للعاطلين عن العمل أثر الاحتجاجات (البنك المركزي العراقي، 2019:22). أما في نهاية عام 2020 فقد سجل عرض النقود M1 ارتفاعا بلغت نسبته (19,1%) مقارنة بعام 2019 ليصل إلى (103353) مليار دينار مقابل (86771) مليار دينار عام 2019 ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة 25,9% لتسجل (59987) مليار دينار مقابل (47639) مليار دينار عام 2019 ولتشكل ما نسبته 58% من عرض النقود M1 وذلك لارتفاع الاتفاق العام اثناء الازمة الصحية التي سببها وباء كورونا، على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلا عن اعطاء منح إلى العوائل اثناء تطبيق الحظر الشامل (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، 2020:24). فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعا بلغت نسبته 10,4% لتبلغ (43366) مليار دينار مقابل (39132) مليار دينار عام 2019 ولتشكل ما نسبته 42% من عرض النقود. وفي عام 2021 شهد عرض النقود M1 ارتفاعا بلغت نسبته (16,1%) مقارنة بعام 2020 ليصل إلى (119944) مليار دينار مقابل (103353) مليار دينار عام 2020 ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة في التداول بنسبة (19,2%) لتسجل (71526) مليار دينار مقابل (59987) مليار دينار في عام 2020 ولتشكل ما نسبته (59,6%) من عرض النقود M1 في حين سجلت الودائع الجارية ارتفاعا بلغت نسبته (11,6%) لتبلغ (48418) مليار دينار مقابل (43366) مليار دينار لعام 2020 ولتشكل ما نسبته (40,4%) لتشير هذه النسب إلى إن العملة في التداول ما زالت تشكل نسبة مساهمة مرتفعة من اجمالي عرض النقود M1. وسجل عرض النقود M1 ارتفاعا بلغت نسبته (22,1%) نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021 ليصل إلى (64644) مليار دينار مقابل (119944) مليار دينار عام 2021 ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة في التداول بنسبة (14,7%) لتسجل (82032) مليار دينار مقابل (71526) مليار دينار في عام 2021 لتشكل ما نسبته (56%) من عرض النقود عام 2022 مقابل (59,6%) عام 2021. فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعا بلغت نسبته (33%) لتبلغ (64456) مليار دينار مقابل (48476) مليار دينار عام 2021 ولتشكل ما نسبته (44%) من عرض النقد M1 عام 2022 مقابل (40,4%) عام 2021. وفي عام 2023 سجل عرض النقد ارتفاعا بلغت نسبته (9,4%) مقارنة بعام 2022 ليصل إلى (160318) مليار دينار مقابل (146488) مليار دينار عام 2022 ويعزى ذلك إلى نمو العملة في التداول بنسبة (15,35) لتسجل (94621) مليار دينار مقابل (82032) مليار دينار في عام 2022 ولتشكل ما نسبته (59%) من عرض النقود عام 2023 مقابل (56%) عام 2022 فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعا بلغت نسبته (1,9%) لتبلغ (65697) مليار دينار مقابل (64456) مليار دينار عام 2022 ولتشكل ما نسبته (41%) من عرض النقود عام 2023 مقابل (44%) عام 2022. ويتضح من خلال هذا التحليل زيادة مساهمة العملة في التداول على حساب الودائع الجارية في عام 2023 وهي ما زالت تشكل مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن ضعف في القطاع المصرفي في تهيئة المقومات الضرورية لتسهيل التعاملات النقدية والتحول نحو الدفع الالكتروني.

جدول (1): هيكل عرض النقود (M1) في العراق للمدة 2010-2023 (مليار دينار)

السنة	العملة في التداول 1	الودائع الجارية 2	عرض النقود 2+1=3	%3:1	%3:2
2010	24342	27401	51743	47	53
2011	28287	34187	62474	45,3	54,7
2012	30594	33142	63736	48	52
2013	34995	38836	73831	47,4	52,6
2014	36072	36620	72692	49,6	50,4
2015	34855	30580	65435	53,3	46,7
2016	42075	28658	70733	59,5	40,5
2017	40344	36643	76987	52,4	47,6
2018	40498	37330	77829	52	48
2019	47639	39132	86771	54,9	45,1
2020	59987	43366	103353	58	42
2021	71526	48418	119944	59,6	40,4
2022	82032	64456	146488	56	44
2023	94621	65697	160318	59	41

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: - البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2010-2023.

المحور الثالث: تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقود (M1) وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2023)

يبين الجدول (2) العوامل المؤثرة في عرض النقود وهي صافي الموجودات الأجنبية والديون الحكومية وديون القطاع الخاص. وتبين لنا في التحليل السابق ارتفاع عرض النقود عام 2011 مقارنة بعام 2010 وجاء هذا الارتفاع كنتيجة للأثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الأجنبية الذي ارتفع من (68139) مليار دينار في نهاية عام 2010 إلى (79046) مليار دينار نهاية عام 2011 بنسبة زيادة مقدارها (16%) وقد تأتت تلك الزيادة من ارتفاع معدل سعر برميل النفط خلال عام 2011 بنسبة (37,3%) ليلعب (103) دولار مقابل (75) دولار للعام 2010. وشكلت نسبة فترة صافي الموجودات الأجنبية ما نسبته (73,7%) من مجموع العوامل التوسعية البالغة (107330) مليار دينار. وشكلت فريقي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص نسبة (14,2) و (12,1) من مجموع العوامل التوسعية. وفي عام 2012 ارتفع عرض النقد بنسبة بسيطة بلغت (2%) عن عام 2011 وبرز الأثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية البالغ (14838) مليار دينار (نتيجة زيادة الإيرادات النفطية خلال هذا العام إذ ارتفع معدل سعر برميل النفط إلى (107) دولار خلال عام 2012 مقابل (103) دولار عام 2011 أي بنسبة زيادة 1,3% عن العام السابق) إضافة إلى الأثر التوسعي لديون القطاع الخاص البالغ (7768) مليار دينار حيث شكل كل منها ما نسبته (56,6%) و (34,4%) على التوالي من مجموع الأثر التوسعي البالغ (22606) مليار دينار. أما الأثر الانكاشي فتمثل في انخفاض صافي الديون الحكومية بمقدار (531) مليار دينار قياساً بالعام السابق.

أما في عام 2013 سجل عرض النقود نسبة نمو بلغت (16%) مقارنة بالعام السابق وكان هذا نتيجة للأثر التوسعي للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية الذي ازداد بمقدار (15224) مليار دينار في نهاية عام 2013 إضافة للأثر التوسعي لديون القطاع الخاص التي ازدادت بمقدار (2802) مليار دينار حيث شكلت كل منها ما نسبته (84,5%) و (15,5%) من مجموع الأثر التوسعي البالغ (18027) مليار دينار. أما الأثر الانكماشى فقد تمثل في انخفاض الديون الحكومية بمقدار (2894) مليار دينار مقارنة بالعام السابق.

وفي عام 2014 انخفض عرض النقود من (73831) مليار دينار عام 2013 الى (72692) مليار دينار وكان للأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية دوراً واضحاً في انخفاض عرض النقود إذ انخفضت من (73831) مليار دينار عام 2013 الى (72692) مليار دينار عام 2014 أي بمقدار انخفاض قدره (7906) مليار دينار وذلك نتيجة للانخفاض الحاد والاستثنائي الذي شهدته أسعار النفط عالمياً خلال النصف الثاني من عام 2014 إذ تراجع معدل سعر برميل النفط من (105) دولار في شهر كانون الثاني 2014 ليصل الى (71) دولار في شهر كانون الأول 2014 ونتج عن ذلك انخفاض الإيرادات النفطية المتحققة وعجز كبير في الموازنة العامة (البنك المركزي العراقي، 2014: 15)، إذ أن الميزة الربعية للاقتصاد العراقي واعتماده بشكل أساسي على الإيرادات النفطية جعلت من عملية اتفاق الموازنة العامة للدولة تعتمد على هذه الإيرادات بعد قيام وزارة المالية بمقايضة النقد الأجنبي من عائدات النفط مقابل ما تحتاجه من دينار عراقي مع البنك المركزي لتمويل النفقات العامة، ولذلك يمكن القول ان هناك علاقة قوية بين الاتفاق العام وعرض النقود إذ إن التوسع في الاتفاق العام يقود الى التوسع في عرض النقود. (العبدلي وآخرون، 2017: 189)

وفي عام 2015 انخفض رصيد صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (23,3%) قياساً بسنة 2014 ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط العالمية ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014 الأمر الذي أدى الى انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة باعتبار العوائد النفطية المصدر الأساس لهذه الإيرادات. وفي عام 2016 نجد أن رصيد عرض النقد قد سجل في نهاية السنة ارتفاعاً بنسبة (8,1%) ليصل إلى (70733) مليار دينار مقابل (65435) مليار دينار سنة 2015 كما ورد في الجدول (1) ويعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (20,7%) قياساً بالسنة السابقة لتصل نسبة مساهمتها (59,5%) من إجمالي عرض النقود (M1)، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية لتسجل (40,5%) من إجمالي عرض النقود (M1)، ويعزى ذلك إلى حالة التحوط من قبل الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللائقين في ظل حالة الركود الاقتصادي في البلد والظروف السياسية والأمنية كما بلغت نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة (34,7%). (البنك المركزي العراقي، 2016: 2)

وكان للأثر التوسعي المتمثل بصافي الديون الحكومية (الائتمان المحلي) أثر في ارتفاع عرض النقود خلال عام 2016، إذ ارتفع صافي الديون الحكومية من (28413) مليار دينار سنة 2015 كما مبين ذلك في الجدول (2) إلى (19234) مليار دينار سنة 2016، وذلك نتيجة لتوجه الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة عن طريق إصدار حوالات الخزينة والسندات لتمويل جانب من العجز في الموازنة (البنك المركزي العراقي، 2016: 4). أما فقرة صافي الموجودات الأجنبية فقد كان لها اثر انكماشى على عرض النقود إذ انخفضت إلى (64203) مليار دينار مقابل (77590) مليار دينار سنة 2015، وبلغ مقدار الأثر الانكماشى لها (13387) مليار دينار ويعود ذلك إلى التراجع الحاصل في سعر النفط الخام الذي انخفض من 44,7 دولار للبرميل سنة 2015 إلى 36 دولار للبرميل سنة 2016 كما مبين في الجدول رقم (3) وأدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية المتحققة في تلك السنة وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة المتأتية من الإيرادات النفطية. ويتضح من ذلك أن قدرة السياسة المالية في العراق على الاستدامة مرتبطة بأسعار النفط، وكما هو معروف، ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط في تمويل نفقات الموازنة العامة للدولة.

وفي نهاية سنة 2017 سجل رصيد عرض النقود ارتفاعاً نسبته (8,8%) مقارنة بسنة 2016 ليصل إلى (76987) مليار دينار كما مبين في الجدول (1) ويعزى ارتفاع عرض النقود إلى نمو الودائع الجارية بنسبة (17,5%) قياساً بسنة 2016 ولتشكل ما نسبته (47,6%) من عرض النقود M1 مقابل (40,5%) لسنة 2016 كما مبين في الجدول (1) وهو مؤشر جيد يدل على سحب النقود لصالح الايداعات لدى المصارف.

وقد كان للعوامل الخارجية دوراً في زيادة عرض النقود خلال عام 2017 على النحو المبين في جدول (2) إذ ارتفع رصيد الموجودات الأجنبية من (64203) مليار دينار نهاية عام 2016 إلى (69331) مليار دينار نهاية عام 2017 أي بنسبة زيادة (7,9%) وقد تحققت هذه الزيادة من ارتفاع معدل سعر برميل النفط بنسبة (36,9%) ليلعب 49,3 دولار للبرميل الواحد مقابل 36 دولار للبرميل الواحد عام 2016. كما ساهمت الزيادة في صافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص كعوامل توسعية لعرض النقود في عام 2017 وشكلت كل من فقرة صافي الموجودات الأجنبية والديون الحكومية وديون القطاع الخاص ما نسبته (49% و 31,4% و 19,6%) على التوالي من مجموع الفقرات الثلاثة. الجدول (2)

وفي نهاية عام 2018 سجل رصيد عرض النقود ارتفاعا بلغت نسبته (1,1%) مقارنة بعام 2017 ليصل الى (77829) مليار دينار مقابل (76987) مليار دينار عام 2017 ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو الودائع الجارية بنسبة (1,9%) لتسجل 37330 مليار دينار ولتشكل ما نسبته 48% من عرض النقود M1 فيما سجلت العملة خارج البنوك ارتفاعا ضئيلا بلغت نسبته 0,4% لتبلغ (40498) مليار دينار مقابل (40344) مليار دينار لعام 2017 وتشكل ما نسبته 52% من عرض النقود M1. الجدول (1)

وتمثلت العوامل التوسعية والتي كان لها دورا واضحا في زيادة عرض النقود خلال عام 2018 بزيادة صافي الموجودات الاجنبية من (69331) مليار دينار نهاية عام 2017 الى (91423) مليار دينار نهاية عام 2018 كما مبين في الجدول (2) وبنسبة زيادة بلغت (31,9%) ونجمت هذه الزيادة عن ارتفاع سعر برميل النفط خلال هذا العام بنسبة 33,1% ليبلغ 65,6 دولار للبرميل الواحد مقابل 49,3 دولار للبرميل عام 2017 كما مبين في الجدول (3). أما فقرة الديون الحكومية وديون القطاع الخاص فقد كان لها أثر انكشاشي على عرض النقود في عام 2018 حيث شهدت تلك الديون انخفاضا مقارنة بعام 2017.

وفي نهاية عام 2019 سجل عرض النقود M1 ارتفاعا بلغت نسبته (11,5%) مقارنة بعام 2018 ليصل الى (86771) مليار دينار مقابل (77829) مليار دينار عام 2018 ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (17,6%) لتسجل (47639) مليار دينار وتشكل ما نسبته (54,9%) من عرض النقود M1 ويعزى ذلك الى المنح التي منحتها الحكومة للعاطلين عن العمل نتيجة أثر الاحتجاجات (البنك المركزي العراقي، 2019، 22). فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعا بلغت نسبته (4,8%) لتبلغ (39132) مليار دينار مقابل (37330) مليار دينار عام 2018 وتشكل ما نسبته (45,1%) من عرض النقود. الجدول (1) وكان للعوامل التوسعية دورا واضحا في زيادة عرض النقود خلال عام 2019 إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الاجنبية من (91423) مليار دينار نهاية عام 2018 الى (102069) مليار دينار نهاية عام 2019 أي بنسبة زيادة بلغت (11,6%) ليشكل ما نسبته (59,4%) من مجموع العوامل التوسعية الأساسية: الديون الحكومية وديون القطاع الخاص وصافي الموجودات الأجنبية.

أما في نهاية عام 2020 فقد سجل عرض النقود M1 ارتفاعا بلغت نسبته (19,1%) مقارنة بعام 2019 ليصل الى (103353) مليار دينار مقابل (86771) مليار دينار عام 2019 ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (25,9%) لتسجل (59987) مليار دينار مقابل (47639) مليار دينار عام 2019 وتشكل ما نسبته (58%) من عرض النقود M1. الجدول (2)

ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاتفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية التي سببها وباء كورونا ، على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن اعطاء منح إلى العوائل اثناء تطبيق الحظر الشامل (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي، 2020، 24). فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعا بلغت نسبته (10,4%) لتبلغ (43366) مليار دينار مقابل (39132) مليار دينار عام 2019 وتشكل ما نسبته (42%) من عرض النقود كما مبين في الجدول (1). وكان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الاجنبية والديون الحكومية ودون القطاع الخاص دورا واضحا في زيادة عرض النقود خلال عام 2020 حيث شهدت الفقرات الثلاث ارتفاعا خلال عام 2020 وبلغت نسبة المساهمة في مجموع هذه الفقرات الثلاث (51,4%، 33,4%، 15,2%) على التوالي.

وفي عام 2021 ارتفع عرض النقود بنسبة (16%) قياسا بعام 2020 ليصل الى (119944) مليار دينار مقابل (103353) مليار دينار عام 2020 وكان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص دورا واضحا في زيادة عرض النقود خلال عام 2021 إذ ارتفع رصيد الموجودات الأجنبية من (104814) مليار دينار نهاية عام 2020 الى (121205) مليار دينار نهاية عام 2021 أي بزيادة قدرها (16391) مليار دينار لتشكّل هذه الزيادة ما نسبته (66,4%) من مبلغ التوسع لمجموع العوامل التوسعية البالغة (24687) مليار دينار.

جدول (2) الديون الحكومية وديون القطاع الخاص وصافي الموجودات الأجنبية في العراق خلال المدة (2010-2023) مليار دينار

السنة	الديون الحكومية 1	ديون القطاع الخاص 2	صافي الموجودات الاجنبية 3*	المجموع 4	%4:1	%4:2	%4:3
2010	12278	9413	68139	89830	13,7	10,5	75,9
2011	15281	13003	79046	107330	14,2	12,1	73,7

72,6	16	11,4	129405	93884	20771	14750	2012
75,5	16,3	8,2	144538	109108	23574	11856	2013
70,9	18	11,1	142853	101202	25755	15896	2014
58,9	19,6	21,5	131876	77590	25873	28413	2015
48,8	20,2	31	131608	64203	26617	40788	2016
49	19,6	31,4	141525	69331	27809	44385	2017
56,9	15,6	27,5	160955	91423	25180	44352	2018
59,4	15,4	25,2	171705	102069	26436	43200	2019
51,4	15,2	33,4	203863	104814	30937	68112	2020
52,8	15,7	31,5	229802	121205	36035	72562	2021
60,4	14,1	25,5	302453	182641	42777	77035	2022
57,1	15,2	25,7	301811	178135	45997	77679	2023

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: مصدر الجدول رقم (1) * صافي الموجودات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك المركزي + المصارف)

وفي عام 2022 ارتفع عرض النقود ليصل الى (146488) مليار دينار مقابل (119944) مليار دينار عام 2021 وبنسبة نمو قدرها (22%) وكان للعوامل التوسعية التي تمثلت بصافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص دورا واضحا في زيادة عرض النقود خلال هذا العام إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية ليلغ (182641) مليار دينار عام 2022 مقابل (121205) مليار دينار عام 2021 أي بنسبة زيادة بلغت (50,6%) ليشكل ما نسبته (61,9%) من مجموع العوامل التوسعية البالغة (99,23) مليار دينار أما صافي الديون الحكومية (الائتمان الممنوح الى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) فقد مثل هو الآخر دورا توسعيا إذ بلغ التوسع (31.105) مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت (31,3%) من مجموع العوامل التوسعية وذلك نتيجة ارتفاع الديون الحكومية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كما كان لفقرة ديون القطاع الخاص دورا توسعيا في زيادة عرض النقود إذا ارتفعت بنسبة (18,7%) ويعزى هذا الى ارتفاع حجم الإقراض للجمهور سواء من المصارف أو من مبادرات البنك المركزي. (البنك المركزي العراقي، 2022، 3) وفي عام 2023 سجل عرض النقود ارتفاعا بلغت نسبته (9,4%) نهاية هذا العام مقارنة ليصل الى (160318) مليار دينار مقابل (148488) مليار دينار لعام 2022 وكان للعوامل التوسعية التي تمثلت ب(صافي الديون الحكومية وصافي ديون القطاع الخاص) دورا واضحا في ارتفاع عرض النقود خلال عام 2023 إذ ارتفع رصيد الديون الحكومية من (76035) مليار دينار عام 2022 الى (77679) مليار دينار عام 2023 وارتفع رصيد ديون القطاع الخاص من (42777) مليار دينار عام 2022 الى (45997) مليار دينار عام 2023. أما فقرة صافي الموردين الأجانب فقد شهدت انخفاضا من (182641) مليار دينار الى (178135) مليار دينار عام 2023 ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط من (95) دولار للبرميل الى (78,5) دولار للبرميل وبذلك شكلت فقرة صافي الموجودات الأجنبية اثرا انكماشيا على عرض النقود .

جدول(3): متوسط سعر برميل النفط بالدولار خلال المدة(2010-2023)

السنة	متوسط سعر برميل النفط بالدولار
2010	75
2011	103
2012	107
2013	103
2014	94,9
2015	44,7
2016	36
2017	49,3
2018	65,9
2019	60,3
2020	40,7
2021	68,4
2022	95
2023	78,5

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي الاعداد من 2010 الى 2020.

الاستنتاجات والتوصيات:**أولاً- الاستنتاجات:**

- 1- يميل هيكل عرض النقود في العراق لصالح العملة في التداول التي بلغ متوسط نسبها (51,6%) من مجموع عرض النقود لمدة الدراسة 2010-2020 في حين بلغ ذلك المتوسط 48,4% للودائع الجارية.
- 2- ارتبطت التغيرات في حجم عرض النقود في العراق بشكل أساسي بالتغيرات التي حصلت في الإيرادات النفطية المتحققة خلال سنوات الدراسة صعوداً ونزولاً وتأثيرها على الموجودات الأجنبية التي تشكل جزءاً أساسياً من المعروض النقدي باعتبارها الممول الرئيس للنفقات العامة للدولة والتي أثرت هذه بدورها على الطلب على الدينار العراقي عبر قيام الحكومة بمقايضة العملة الأجنبية التي بحوزتها بالدينار العراقي لتلبية احتياجات الموازنة العامة
- 3- ارتفع حجم الديون الحكومية في السنوات الأخيرة وكان لها أثر توسعي على عرض النقود وذلك نتيجة لتوجه الحكومة الى الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة عن طريق اصدار حوالات الخزينة والسندات لتمويل جانب من العجز الحاصل في الموازنة العامة نتيجة انخفاض الإيرادات العامة على اثر انخفاض الإيرادات النفطية.

ثانياً- التوصيات:

- تنمية القطاعات الاقتصادية والنهوض بواقعها وتفعيل دور الضرائب في تمويل الاتفاق العام من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتنويع مصادرها لتكون ذلك يسهم بالنتيجة في تنويع الإيرادات العامة وتحقيق موارد مالية تتسم بالثبات والاستقرار النسيبين وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية التي هي عرضة للتغيرات تبعاً لعوامل داخلية وخارجية، كمورد أساس في تمويل نفقات الموازنة العامة.

- ترشيد الاتفاق العام والذي يعني العمل على زيادة فاعلية الاتفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مظاهر التبذير والاسراف الى أقصى حد ممكن، مما يساعد الحكومة على عدم اللجوء الى الاقتراض لتمويل جانب من تلك النفقات.
- العمل على نشر الوعي والثقافة المصرفية داخل المجتمع العراقي ولدى المصارف نفسها من خلال تطوير الخدمات المصرفية ونشرها وتحسين جودتها لتشجيع الجمهور على إيداع أموالهم في المصارف بدلا من الاحتفاظ بها لديهم.
- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتشجيع المصارف على فتح فروع لها في جميع محافظات واقضية البلد بهدف ايصال الخدمات المالية والمصرفية لتلك المناطق.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- الغالي، عبد الحسين جليل والاعرجي، كاظم سعد، 2016، أساسيات النقود والمصارف، النجف الاشرف.
- العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله والمشهداني، خالد احمد فرحان، 2013، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر، عمان، الأردن.
- النسور، اياد عبد الفتاح، 2013، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن.
- حداد، أكرم وهذول، مشهور، 2005، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- صالح، عدنان مناتي، 2013، النقود والمصارف، مطبعة الكتاب، بغداد.
- عبد الرحيم، محمد إبراهيم، 2014، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم، الإسكندرية.
- ناشد، سوزي عدلي، 2005، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

English References:

- Al-Ghalbi, Abdul-Hussein Jalil and Al-Araji, Kazem Saad, 2016, Fundamentals of Money and Banking, Najaf.
- Al-Ubaidi, Raed Abdul-Khaleq Abdullah and Al-Mashhadani, Khaled Ahmed Farhan, 2013, Money and Banking, Dar Al-Ayyam Publishing House, Amman, Jordan.
- Al-Nusour, Iyad Abdul-Fattah, 2013, Fundamentals of Macroeconomics, Dar Safa Publishing House, Amman, Jordan.
- Haddad, Akram and Hathool, Mashhour, 2005, Money and Banking: An Analytical and Theoretical Introduction, Dar Wael Publishing House, Amman, Jordan.
- Saleh, Adnan Manati, 2013, Money and Banking, Al-Kitab Press, Baghdad.
- Abdul-Rahim, Muhammad Ibrahim, 2014, The Economics of Money and Banking, Dar Al-Taalim, Alexandria.
- Nashed, Suzi Adliyi, 2005, Introduction to Monetary and Banking Economics, Al-Halabi Legal Publications, Beirut.